

محددات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية في الأردن

د. موفق محمد ربابعة

أستاذ التمويل المساعد
معهد الإدارة العامة
المملكة العربية السعودية

الملخص

يعتبر موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من المواضيع المهمة التي تشغل بال الباحثين والاقتصاديين على حدٍ سواء، لما لها من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية وتطور المجتمعات، وتعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البنوك التجارية كمصدر رئيسي للتمويل، إلا أن البنوك التجارية لا زالت تعتقد بأن بعض هذه المشروعات لا تستحق الإقراض لخوفها من عدم تلبيةها للمتطلبات المصرفية، وبالتالي كان الهدف من هذه الدراسة هو اختبار مجموعة من المحددات المالية والسوقية التي تؤثر على الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن خلال فترة 2014 – 2018.

وقد تناولت الدراسة هذه المحددات كمتغيرات مستقلة تتمثل بحجم البنك وسيولة البنك ومستوى التنافسية ونسبة القروض للودائع وسعر الفائدة والمخاطرة، واختبرت أثر هذه المتغيرات على المتغير التابع وهو حجم القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منسوبا إلى إجمالي القروض المصرفية. استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وأسلوب تحليل الانحدار المشترك لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن متغيرات حجم البنك ونسبة القروض للودائع تؤثر عكسيا وتقلل من حجم القروض، وأن مقدار سيولة البنك وسعر الفائدة تؤثر إيجابيا وتزيد من حجم القروض الممنوحة.

وتوصي هذه الدراسة إلى تعزيز إقراض البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من خلال تبني سياسات تنمي البنوك التجارية. وتوصي أيضاً بتخذي القرارات باستخدام نتائج هذه الدراسة كأداة من أجل ترشيد قراراتهم. الكلمات المفتاحية: الإقراض، التحليل المالي والمحاسبي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنوك التجارية.

المقدمة

اكتسبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة خلال العقدین الأخيرین نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه المشاريع في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وخاصة مساهمتها في التوظيف والتشغيل، ومساهماتها الواضحة في الناتج المحلي للدول، والقيمة المضافة الكبيرة التي تحققها، ودورها في تعزيز التركيب التكاملية للنسيج الاقتصادي، فضلاً عن أنها تعتبر أكثر أشكال منظمات الأعمال عدداً وانتشاراً.

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، خاصة وأنها تشكل أكثر من 90% من إجمالي المنشآت في العالم، وتشغل ما بين 50%-60% من القوى العاملة في العالم أيضاً (Hobhom, 2001). وفي دول الاتحاد الأوروبي بلغ عدد المنشآت الخاصة أكثر من 20 مليون شركة، تشكل منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 99%. وتشغل تلك المنشآت حوالي 90 مليون عامل. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أشارت التقارير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تساهم في تشغيل أكثر من 67% من قوة العمل.

* تم استلام البحث في أكتوبر 2019، وقبل للنشر في يناير 2020، وتم نشره في مارس 2022.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2022، ص ص 163-176، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.222728

إن طبيعة وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يفرض عليها مجموعة كبيرة من القيود والتحديات والتي تنعكس بشكل سلبي على قدرة تلك المشروعات على الاستمرار والتطور والنمو. وقد قامت العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Shikumo et al., 2016) ودراسة (Muhammad et al., 2010) ودراسة (Abu Bakar et al., 2006) ودراسة (Aris, 2006) ودراسة (Decker et al., 2006) ببحث أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلت معظم تلك الدراسات إلى أن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية، تتمثل في الجانب التشغيلي لها مثل ضعف الإنتاجية، وانخفاض جودة المنتجات، ومحدودية الأسواق المحلية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

كذلك هناك التحديات المرتبطة بحجم تلك المشروعات وانعكاساتها على تنافسيتها وقدرتها على العمل وفقاً للاقتصاديات الحجم. وهناك أيضاً التحديات ذات العلاقة بأسواق عناصر الإنتاج والتي تعتبر المدخل الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه تلك المشروعات تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمواد الخام لأن تلك المشروعات تقوم بشراء احتياجاتها من المواد الخام بشكل دوري وبكميات بسيطة، مما يعرضها لمشاكل نقص المواد الخام ومشاكل التغيرات المستمرة في الأسعار، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الطلبات لديها بسبب شرائها كميات صغيرة وبتعدد مرات كبير. وهناك تحديات خاصة بالعمالة والتي ترتبط بانخفاض الرواتب والأجور للعاملين في تلك المشروعات مقارنةً بالشركات الأكبر حجماً، وتدني مستوى بيئة العمل، وانخفاض الرضا الوظيفي وغياب الأمن والاستقرار الوظيفي، وارتفاع مخاطر العمل، إضافة لانعدام المزايا الأخرى في معظم الأحيان مثل التأمين الصحي والصناديق التقاعدية وصناديق الادخار وغيرها (أبو نصار، 2009: 187).

ويأتي في مقدمة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التحديات المرتبطة برأس المال والحصول على التمويل. حيث تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة وصولها إلى مصادر التمويل وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات مثل دراسة (Teoh and Chong, 2008). كما بينت دراسة (Beck et al., 2005, 2006) بأن مشكلة الوصول إلى التمويل ومشكلة ارتفاع تكلفة التمويل تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل أكبر بكثير مما تواجهه الشركات الكبرى.

وقد أشارت دراسة (De la Torre, 2010) إلى أن العوامل المرتبطة بجانب العرض (البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى) تعتبر السبب الأساسي في عدم كفاية التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث اعتبرت الدراسة أن طريقة تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر متحيزة ولا تصب في اتجاه منح التمويل لتلك المشروعات، حيث أن المؤسسات المالية لا تهتم بخدمة تلك المشروعات.

كما أشارت دراسة (Thompson and Leydam, 1983) إلى أن تكلفة رأس المال لها انعكاسات مباشرة على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على الاستمرار، حيث بينت تلك الدراسة بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادةً ما تدفع سعر فائدة أعلى بحوالي 2-4% من السعر الذي تدفعه الشركات الكبرى لنفس النوع من القروض.

وبينت دراسة (Cross, 1983) أن السبب الرئيسي للمشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكمن في الحجم الصغير نسبياً لتلك المشروعات الأمر الذي يقلل من أهمية الضمانات التي قد تمتلكها تلك المشروعات. كذلك فإن تلك المشروعات تمتاز بضعف أو عدم وجود سجل ائتماني لها نظراً لارتفاع معدلات الدخول والخروج من السوق.

وقد أشار (Harper, 1998) إلى أن البنوك قد لا تعتبر الخيار الأفضل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن البنوك تكون متحفظة في عملية منح التمويل للحفاظ على أموال المودعين، ولا تستطيع تقديم التمويل طويل الأجل لتلك المشروعات، وهي بحاجة لضمانات لتتأكد من أنها ستسترد قيمة القروض الممنوحة، وهذه الأمور لا تتوافق مع طبيعة وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغير قادرة على مقابلة هذه الشروط.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. حيث تستهدف الدراسة اختبار محددات الإقراض المصرفي لتلك المشروعات والعوامل المؤثرة عليه من خلال تحليل مجموعة من العوامل المفسرة.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

أولاً - تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 2011/1/11 تعميماً إلى البنوك المرخصة رقمه (436/5/10)، حيث قام البنك بموجب هذا التعميم بوضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد اشترط التعميم للمشروعات الصغيرة ألا تكون شركة مساهمة عامة أو شركة تأمين أو شركة وساطة مالية، وأن يقل إجمالي موجوداتها عن مليون دينار أو أن يقل إجمالي مبيعاتها السنوية عن مليون دينار، وأن يتراوح عدد العاملين فيها بين (5-20) عامل.

أما شروط المشروعات متوسطة الحجم فقد تضمنت على أن يتراوح إجمالي موجوداتها بين (1-3) مليون دينار أو أن يتراوح إجمالي مبيعاتها السنوية بين (1-3) مليون دينار. وأن يتراوح عدد العاملين فيها بين (21-100) عامل.

أما وزارة الصناعة والتجارة الأردنية فقد ميزت بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً على عدد العاملين وحجم الاستثمار الرأسمالي. حيث تعتبر المشروعات صغيرة إذا كان حجم الاستثمار فيها أقل من 30 ألف دينار، وإذا كان عدد العاملين فيها يتراوح من 10-49 عامل. بينما تعتبر المشروعات متوسطة الحجم إذا كان الاستثمار الرأسمالي فيها لا يقل 30 ألف دينار، وإذا كان عدد العاملين فيها يتراوح من 50 إلى 249 عامل.

ثانياً - عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

حسب تعداد المنشآت الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في عام 2011، فقد بلغ إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن 156728 منشأة، وقد بلغ عدد المنشآت التي تشغل أقل من 100 عامل حوالي 156060 منشأة. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي نسبة 99.6% من إجمالي عدد المنشآت في الأردن وذلك وفقاً لمعيار عدد العمال الوارد في تعريف البنك المركزي.

ثالثاً - نبذة عن الجهاز المصرفي الأردني

يتكون القطاع المصرفي الأردني من 24 بنكاً عاملاً داخل المملكة، حيث تقسم تلك البنوك إلى ثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنياً، وثلاثة بنوك إسلامية أردنية، وثمانية بنوك أجنبية. وقد بلغ عدد فروع تلك البنوك حوالي 808 فرع داخل الأردن مع نهاية عام 2018، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 1219 جهازاً (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، 2018).

كما استطاع القطاع المصرفي الأردني أن يحقق معدلات نمو ملحوظة خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث ارتفعت موجودات البنوك في الأردن من 44.9 مليار دينار في نهاية عام 2014 لتصل إلى حوالي 50.9 مليار دينار في نهاية عام 2018، وارتفع رصيد حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات من 6.8 مليار دينار عام 2014 إلى 7.8 مليار دينار عام 2018. كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن من 19.27 مليار دينار عام 2014 إلى 26.1 مليار دينار عام 2018، كذلك حقق رصيد الودائع لدى البنوك في الأردن نمواً كبيراً ليرتفع من 30.3 مليار دينار عام 2014 إلى 33.8 مليار دينار في نهاية عام 2018.

الدراسات السابقة

حاز موضوع الإقراض المصرفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كبير من قبل الباحثين، وذلك نظراً لأن مشكلة التمويل تعتبر من أكبر وأهم العوائق التي تعترض بقاء ونمو وتطور تلك المشروعات.

وندرج فيما يلي عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1)
أهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن
(2006-2010)

(مليون دينار)

السنة	إجمالي الأصول	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	إجمالي التسهيلات الودائع	إجمالي
2014	44868.1	6773.7	19274.5	30261.0
2015	47133.2	7107.8	21103.5	32598.5
2016	48383.5	7261.2	22905.8	10312.6
2017	49102.5	7564.2	24736.8	33197.7
2018	50893.2	7863.4	26108.1	33848.1

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

- 1- دراسة (الرواشدة، 2017)، وهدفت إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إلى جانب معرفة التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. اعتمدت هذه على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من 200 موظف ممن يعملون في الأقسام الإدارية والمحاسبية والائتمانية وخدمة العملاء في أربعة بنوك تجارية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور مهم للبنوك التجارية الأردنية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم واتضح ذلك من خلال حرص البنوك التجارية في الأردن على تسهيل الإجراءات المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تعيق تمويل تلك المشروعات، وحسب الدراسة فإن هناك مجموعة من التحديات التي تعيق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ومن أهمها صعوبة توفر الضمانات الكافية من قبل أصحاب المشروعات، بالإضافة إلى ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سداد القروض الممنوحة لهم ضمن الفترة الزمنية المحددة.
- 2- دراسة (Oke et al., 2015)، وبحثت في تأثير البنوك التجارية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة بيانات تضم بيانات سلسلة زمنية للاقتصاد الكلي وبيانات فردية لـ 10 بنوك تجارية، كسيولة البنك، ونسبة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الإقراض المصرفي في الاقتصاد. تشير النتائج العملية إلى أن البنوك التجارية لها تأثير كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وأن البنوك التجارية لا تزال مصدرًا مهمًا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وطريقًا يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلالها أن تنمو. ولكي تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بمزايا أكبر، ينبغي عليها أن ترى الائتمان المصرفي كمصدر للتمويل ليتم استخدامه لتوسيع نطاق أعمالها. وقد أوصت الدراسة بأنه يتوجب على الحكومة تشجيع البنوك التجارية على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الحوافز وإقناع البنوك بإعطاء الأفضلية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأيضًا، يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة من جانبها أن تحتفظ بحسابات مالية كافية لعملياتها التجارية نظرًا لأن هذا هو أحد المتطلبات المسبقة في تأمين القروض من البنوك.
- 3- دراسة (الساوي وعلي، 2015)، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغيرة لمعالجة الفقر والبطالة في السودان خلال الفترة 2012-2017. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من (100) فرد ممن يعملون في الإدارات العليا وموظفي الاستثمار في (5) بنوك سودانية. أشارت النتائج إلى تدني مساهمة البنوك السودانية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرًا لانخفاض العائد المتحقق من التمويل وارتفاع مخاطر عدم السداد. وقد بينت النتائج أن قلة وتدني قيمة الضمانات اللازمة تؤثر سلباً على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان.
- 4- دراسة (De la Torre, 2010)، وبحثت في مدى اضطلاع البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بحث طبيعة العلاقة بين البنك والمشروع. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبيان لجمع البيانات تم تصميمه من خلال المقابلات مع مديري المخاطر في البنوك لمعرفة مخاطر الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستبيان آخر يخص المشروعات يتعلق بوجهة نظرهم حول حصولهم على الخدمات المصرفية ومعوقات التمويل. واختبرت الدراسة فرضية أن البنوك الكبيرة والبنوك الأجنبية ليست مهتمة بخدمة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن البنوك الصغيرة والمتخصصة لديها ميزة وقدرة أكبر على تمويل تلك المشاريع كونها قادرة من خلال علاقتها الوثيقة معها على تخطي العقبات المتمثلة أساساً بالغموض والإبهام الذي يحيط بتلك المشاريع. واقترحت الدراسة أن البنوك أصبحت ترى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أعمالها الأساسية والاستراتيجية، وأنها في وضع جيد لتوسيع علاقاتها مع تلك المشروعات. ووجدت الدراسة بأن مشاركة البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا تعتمد على حجم البنك أو العلاقة مع العميل. وبالتالي فإن جميع البنوك وباختلاف أحجامها تقدم خدمات متنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- 5- دراسة (Shen et al., 2009)، وهدفت لاختبار أثر حجم البنك على الإقراض الممنوح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين. وقد قامت الدراسة باستخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تتضمن بالإضافة لحجم البنك على مدى حرية الفرع في منح الائتمان، مساهمة القروض في الأرباح، المنافسة، والبيئة المؤسسية (مدى حرية الأسواق وعدم التدخل الحكومي)، وكان المتغير التابع هو نسبة الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد وجدت الدراسة بأن حجم البنك (مقاسًا باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول) لا يعتبر عاملاً مهمًا ومؤثرًا على حجم الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بينما وجدت الدراسة بأن ازدياد المنافسة بين البنوك، وزيادة ربحية القروض، والبيئة المؤسسية من شأنها أن تزيد حجم الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 6- دراسة (Beck et al., 2009)، وقامت باختبار مدى وجود تفاوت بين البنوك الأجنبية والبنوك الخاصة والبنوك الحكومية من حيث حجم ونوع وأسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال الاعتماد على بيانات تغطي 91 بنك في 45 دولة، فقد وجدت الدراسة وجود بعض الفروق بين البنوك الأجنبية والخاصة والحكومية، على الرغم من أن اختلاف نوع ملكية البنك تؤدي لاختلاف تقنيات الإقراض المستخدمة والهياكل التنظيمية للبنوك. كما وجدت الدراسة فروق ذات أهمية إحصائية بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة اختلاف البيئة الاقتصادية والمؤسسية والقانونية بين تلك الدول.
- 7- دراسة (إبراهيمي، 2006)، حيث بينت الدراسة أن التمويل يعتبر من أهم المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يحول دون تطور ونمو تلك المشروعات. وقد أشارت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس لها نصيبًا ملحوظًا من الاقتراض المصرفي، وبأن حصصها من القروض لا تزال متواضعة ودون المستوى المأمول. كما تعرضت الدراسة أيضًا إلى جهات ومجالات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية. وقد اقترحت الدراسة مجموعة من الطرق والأساليب التي تناسب احتياجات المشروعات المتوسطة والصغيرة بما في ذلك التأجير التمويلي، والمشاركة في التمويل.
- 8- كما قامت العديد من الدراسات الأخرى ببحث الإقراض المصرفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها دراسة (Berger and Udell, 2002)، والتي قسمت الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أربع فئات هي، الإقراض المبني على القوائم المالية، والإقراض المبني على الضمانات، والإقراض المبني على التصنيف الائتماني، والإقراض المبني على العلاقة.
- 9- دراسة (Berger & Udell, 1995, 1996) و (Peek & Rosengren, 1998) و (Strahan & Weston, 1996)، والليدين وجدوا أن البنوك الصغيرة عادةً ما تقوم بمنح نسبة أكبر من القروض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع البنوك الكبيرة.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- 1- أكدت نتائج معظم الدراسات أن هناك عوائق تحد من قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي، كحجم البنك وسيولة البنك ومخاطر عدم السداد، بالإضافة إلى عدم رغبة البنوك الكبيرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- أوضحت بعض الدراسات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى تقديم ضمانات كافية تستطيع من خلالها إقناع البنوك لمنحها التمويل المناسب.
- 3- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في إضافة عدد من المتغيرات كحجم التنافسية ونسبة القروض إلى الودائع ومتوسط سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحجم القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منسوباً إلى إجمالي القروض المصرفية.
- 4- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة والإطار النظري، وفي إعداد أبحاثها، ومناقشة نتائجها وتفسيراتها.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في الاقتصاد الأردني وفي التنمية المستدامة. فبحسب التصريحات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من 95% من إجمالي عدد المؤسسات الأردنية، وهي تساهم بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم في توظيف حوالي 70% من القوى العاملة في الأردن. إلا أنه وبالرغم من الأثر الاقتصادي الكبير لتلك المشاريع، فلا تزال تواجه صعوبة في إيجاد التمويل المناسب حيث تبلغ نسبة الإقراض لهذه المشاريع ما بين 8-10% من إجمالي الإقراض المصرفي في الأردن.

وقد أكد تقرير حالة الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والصادر عن البنك الدولي واتحاد المصارف العربية عام 2011، أن الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر منخفض نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو يشكل حوالي 8% من إجمالي الإقراض الممنوح فيها. وبين التقرير أن الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز 5% في الدول الخليجية وفي مصر وسوريا، بينما ترتفع النسبة لحوالي 10% في الأردن، وإلى 15%-16% في تونس ولبنان، وتصل لحوالي 24% في المغرب وهي النسبة الأعلى بين دول المنطقة.

وبالتالي يصبح من المهم الوقوف على واقع تمويل تلك المشروعات ومعرفة العوامل المؤثرة على حجم الإقراض المصرفي لها، وصولاً لتحديد نقاط القوة والضعف في منظومة التمويل المصرفي لها بالشكل الذي يمكن من صياغة مجموعة من الحلول والتوصيات التي من شأنها زيادة حصة تلك المشروعات من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك في الأردن.

كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتبع نهج تحليلي يعتمد على مجموعة من المؤشرات المصرفية المرتبطة بالبنوك نفسها، بما في ذلك حجم البنك ومستوى سيولته وأسعار الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومستوى المخاطرة الفعلية لتلك القروض وحجم المنافسة وغيرها من العوامل. وهذا من شأنه أن يساعد في فهم وجهة نظر البنوك المقرضة من جهة، ومعرفة أكثر العوامل المؤثرة على حجم الإقراض المصرفي لتلك المشروعات من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في انخفاض حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الإقراض المصرفي الممنوح من قبل البنوك في الأردن، حيث أشارت العديد من التقارير وبعض الجهات الرسمية الأردنية إلى أن مستوى الإقراض المصرفي لتلك المشروعات لا يتجاوز نسبة 10% على الرغم من أنها تشكل السواد الأعظم من عدد الشركات في الأردن. ومن هنا، فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي نسبة الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن؟
- هل يعتبر حجم البنك عاملاً مؤثراً على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو أثر سيولة البنك على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل تساهم المنافسة بين البنوك في الأردن لزيادة نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل لنسبة القروض للودائع أي أثر على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل يساعد ارتفاع سعر الفائدة على قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع نسبة القروض الممنوحة لتلك المشروعات؟
- هل ينطوي إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر عالية بحيث يؤدي ذلك لتقليل نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة

بالاعتماد على التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة، يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

- معرفة مدى تأثير حجم البنك على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أثر سيولة البنك على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- التعرف على مدى تأثير المنافسة بين البنوك في الأردن على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اختبار تأثير نسبة القروض للودائع على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أثر سعر الفائدة على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اختبار تأثير مخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على نسبة القروض الممنوحة لها.

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار ست فرضيات أساسية تتمثل في أثر مجموعة من المتغيرات على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن هذه الفرضيات على:

- 1- H01: لا يوجد تأثير مهم إحصائياً لحجم البنك على نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- H02: لا يوجد تأثير مهم إحصائياً لسيولة البنك على نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- H03: لا يوجد تأثير مهم إحصائياً لمستوى التنافسية في القطاع المصرفي على نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- H04: لا يوجد تأثير مهم إحصائياً لنسبة القروض إلى الودائع على نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 5- H05: لا يوجد تأثير مهم إحصائياً لسعر الفائدة على نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 6- H06: لا يوجد تأثير مهم إحصائياً لمخاطرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة

بيانات الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك العاملة في الأردن والتي بلغ عددها مع نهاية عام 2018 24 بنكاً. وتتضمن هذه البنوك على 16 بنكاً أردنياً منها ثلاثة بنوك إسلامية أردنية، ثمانية بنوك أجنبية منها بنك إسلامي أجنبي.

أما عينة الدراسة فستقتصر على البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها 13 بنكاً، والتي تشكل حصتها السوقية ما بين 72% - 75% من إجمالي الموجودات والودائع والتسهيلات للقطاع المصرفي الأردني ككل.

وقد تم استبعاد البنوك الأجنبية لعدم توفر البيانات الكافية عنها طوال فترة الدراسة من جهة، ونظراً لانخفاض حصصها السوقية مقارنة مع البنوك التجارية الأردنية من جهة أخرى. كما تم استبعاد البنوك الإسلامية من عينة الدراسة، على الرغم من مساهماتها الكبيرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب اختلاف صيغ التمويل التي تقدمها عن أساليب التمويل المعتمدة في المصارف التجارية.

وستقوم الدراسة بتحليل محددات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة 2014 – 2018.

متغيرات الدراسة

ستقوم الدراسة باستخدام نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMELOAN) كمتغير تابع للدراسة، وسيتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك (Shen et al., 2009).

أما المتغيرات المستقلة فإنها تتضمن على ستة متغيرات هي حجم البنك، وسيولة البنك، ومستوى التنافسية في القطاع المصرفي، ونسبة القروض للودائع، وسعر الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومخاطرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر حجم البنك هو من أهم المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة وبحث أثرها على حجم الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث وجدت العديد من تلك الدراسات مثل (Berger and Udell, 1995) و (Peek and Rosengren, 1998) و (Berger et al., 2005) و (Berger and Black, 2011) أن البنوك الصغيرة تمتلك ميزة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال علاقتها الوثيقة مع هذه المشروعات. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون تأثير الحجم سلبياً على نسبة الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن ازدياد حجم البنك سيقلل من أهمية إقراض تلك المشروعات على العكس من البنوك الصغيرة. وسيتم قياس حجم البنك في هذه الدراسة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لحجم موجودات البنك.

كذلك فإن مستوى سيولة البنك (الراوي، 2000: 291) له انعكاساته المباشرة على مستوى الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن ارتفاع نسبة السيولة لدى البنك ستدفعه للبحث عن توظيفات لتلك الأموال والتي ستنعكس في زيادة الائتمان الممنوح بشكل عام ومن ضمنه الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي يتوقع أن يكون تأثير السيولة إيجابياً على نسبة الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم قياس نسبة السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك وهي النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة والإيداعات لدى المؤسسات المصرفية على إجمالي موجودات البنك (Meuleman and De Maeseneire, 2012).

أما فيما يتعلق بالتنافسية، فقد أكدت العديد من الدراسات مثل دراسة (Shen et al., 2009) و (الرواشدة، 2017) بأن ازدياد مستوى المنافسة بين البنوك سيؤدي لزيادة حجم الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأكدت دراسة (Agostino and Trivieri, 2010) بأن ازدياد حدة المنافسة بين البنوك ستؤدي إلى توفير شروط ائتمان أفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أشارت بعض الدراسات مثل (Sharpe, 1990) و (Petersen and Rajan, 1995) إلى أن ارتفاع التركيز في السوق المصرفي قد يؤدي لزيادة أو لتخفيض نسبة الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فحسب نظرية هيكل الأداء (Structure-conduct-performance) فإن ارتفاع نسبة التركيز من شأنها أن تقلل حجم الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن البنوك في الأسواق المتركة تقوم بفرض نفوذها بشكل كبير من خلال فرض أسعار فائدة وعمولات مرتفعة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو القيام بتقليل المخاطر التي تواجهها من خلال إتباع سياسة ائتمانية متشددة تجاه تلك المشروعات. وعلى النقيض من ذلك قد يؤدي ارتفاع التركيز في السوق المصرفي إلى زيادة الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على أسلوب الإقراض المبني على العلاقة مع العميل (Berger and Udell, 2006). وسيتم قياس مستوى التنافسية في السوق المصرفي الأردني من خلال حصة البنك السوقية من حيث القروض والتي هي ناتج قسمة إجمالي القروض الممنوحة من البنك على إجمالي القروض الممنوحة من قبل جميع البنوك.

أما متغير نسبة القروض للودائع فسيتم احتسابه من خلال قسمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك على ودائع العملاء. ويعكس هذا المتغير مدى تأثير نسبة القروض للودائع على حصة الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن انخفاض النسبة يشير لوجود إمكانية كبيرة لدى البنك على منح المزيد من القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما ارتفاع النسبة فمن المحتمل أن تدفع البنوك لتقليل عمليات الإقراض أو إتباع سياسة ائتمانية متشددة أكثر. وقد اقترحت دراسة (Haddad and Hakim, 2010) أن زيادة نسبة التسهيلات للودائع تشير إلى توسع البنك بالإقراض.

وبالنسبة لسعر الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن الفائدة التي تتقاضاها البنوك على قروض تلك المشروعات تعكس اعتبارات الربحية لدى البنك والتي تأتي في مقدمة العوامل التي تشجع البنوك على منح القروض. وتشير القاعدة الاقتصادية إلى أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي لارتفاع عرض الأموال من جانب العرض وبالتالي سيزيد من إقبال البنوك على منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد قامت دراسة (Shen et al., 2009) بأخذ عامل الربحية بعين الاعتبار كأحد العوامل المؤثرة على الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم قياس سعر الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال قسمة الفوائد الدائنة المقبوضة من التسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لتلك المشروعات.

من جهة أخرى، (مطر، 2010) و (الساوي، 2015) تعتبر المخاطرة التي يتضمن عليها إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان من قبل البنك. وسيتم قياس هذا المتغير من خلال احتساب

نسبة الديون المشطوبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي تسهيلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويعكس هذا المتغير مستوى المخاطر التي يتحملها البنك بحيث كلما ارتفعت النسبة دلت على انخفاض جودة التسهيلات الممنوحة من البنك وبالتالي ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها البنك. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير سلبياً على الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن ارتفاع المخاطر تدفع البنوك لإتباع سياسات ائتمانية متشددة وبالتالي تخفيض الائتمان (Haddad and Hakim, 2010).

نموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار محددات الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وفي هذا الصدد فستقوم الدراسة بالاعتماد على النماذج التي استخدمتها الأدبيات السابقة بما فيها دراسة (Shen et al., 2009)، مع الأخذ بعين الاعتبار تعديل تلك النماذج بما يتلاءم مع حالة البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وصولاً للنموذج التالي:

$$SMELOAN_{it} = a_t + b_1 BSIZE + b_2 BLIQ_{it} + b_3 COMP_{it} + b_4 L/D_{it} + b_5 INTRST_{it} + b_6 RISK_{it} + e_t$$

حيث أن SMELOAN هي نسبة القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وBSIZE هي حجم البنك، وBLIQ تمثل سيولة البنك، وCOMP هي مستوى التنافسية في القطاع المصرفي، وL/D هي نسبة القروض للودائع، وINTRST هي سعر الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وRISK هي مخاطرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وسيتم اختبار نموذج الدراسة باستخدام تقنية الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) والتي يتم استخدامها في حال كانت البيانات تشكل سلسلة زمنية عبر قطاعية.

نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول رقم (2) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة. حيث يمكن من خلال الجدول ملاحظة ما يلي:

- بلغ متوسط نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 10.4% من إجمالي القروض المصرفية خلال فترة الدراسة، وقد تراوحت النسبة بين 0% إلى 24.8%، وبانحراف معياري بلغ 7.2%. وهذا يشير إلى وجود تفاوت كبير في سياسات البنوك التجارية الأردنية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث في بعضها تصل النسبة إلى ربع التسهيلات الممنوحة بينما لا يقدم بعض البنوك أي تسهيلات لتلك المشروعات.
- بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لحجم البنوك في عينة الدراسة 9.18 والتي تعادل 1.5 مليار دينار. وقد تراوحت هذه القيمة بين 276 مليون دينار إلى 23.3 مليار دينار. ويشير هذا إلى وجود فروقات كبيرة في أحجام البنوك الداخلة في عينة الدراسة.

جدول رقم (2)

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

RISK	INTRST	L\ D	COMP	BLIQ	BSIZE	SMELOAN	
0.0020	0.0829	0.7555	0.0769	0.3012	9.1786	0.1044	Mean
0.0007	0.0839	0.7349	0.0345	0.3120	9.1633	0.1017	Median
0.0147	0.2717	1.2161	0.5603	0.3640	10.3677	0.2480	Maximum
0.0000	0.0000	0.5093	0.0067	0.1890	8.4407	0.0000	Minimum
0.0032	0.0412	0.1642	0.1385	0.0432	0.4717	0.0717	Std. Dev.
2.4419	1.9577	0.8510	2.9460	-0.9802	1.0544	0.4871	Skewness
9.1515	13.2433	3.3453	10.1666	3.1721	3.9296	2.2668	Kurtosis
100.251	195.415	4.901	139.871	6.294	8.631	2.415	Jarque-Bera
0.000	0.000	0.086	0.000	0.043	0.013	0.299	Probability
65	65	65	65	65	65	65	Observations
13	13	13	13	13	13	13	Cross sections

- بلغ متوسط نسبة السيولة لدى البنوك 30.1% والتي تراوحت بين 18.9% و36.4% وبانحراف معياري بلغ 4.3%. وهنا يمكن ملاحظة أن نسبة السيولة لدى البنوك التجارية الأردنية تعتبر متقاربة نسبياً وقريبة من المتوسط العام، كذلك فإن سيولة البنوك تشكل 30% من موجوداتها والتي تعتبر جزء مهم وكبير.

- بلغت أقل حصة سوقية من التسهيلات الائتمانية حوالي

- 0.7% بينما بلغت الحصة السوقية الأكبر 56%. وبلغ الانحراف المعياري 13.8% مما يؤكد على وجود تركيز في السوق المصري الأردني، وبالتالي قد يشير إلى ضعف ظروف المنافسة بشكل عام.
- بلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع 75% تقريباً، وقد تراوحت هذه النسبة بين 51% إلى 122% وانحراف معياري بلغ 16.4%. ويشير ذلك إلى وجود تفاوت واضح في السياسات الإقراضية للبنوك التجارية الأردنية.
 - بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 8.3% خلال فترة الدراسة. وقد تراوحت أسعار الفائدة بين 0.0% للبنوك التي لم تقدم أي تسهيلات لتلك المشروعات، إلى 27.2% والتي كانت حالة واحدة لدى بنك واحد فقط، وباستثناء هذه القيمة فقد كان أعلى سعر فائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة 12.4%.
 - بلغ متوسط مخاطرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم قياسها عن طريق نسبة الديون المشطوبة إلى إجمالي الديون حوالي 0.2%، وقد بلغت أعلى قيمة 1.5% بينما كانت أدنى قيمة 0.0%. ويلاحظ هنا تدني مخاطرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت في حدود متدنية جداً على العكس مما هو متوقع، كذلك إذا ما قارنا هذه النسبة بنسبة الديون غير العاملة في الأردن والتي انخفضت من 5.6% في عام 2014 إلى 4.9% في عام 2018، لوجدنا أن مخاطرة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر متدني. ولا يعني هذا بأن مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة منخفضة، وإنما قد يكون بسبب حصافة السياسات الائتمانية التي تستخدمها البنوك التجارية في الأردن.

يعرض الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار المشترك باستخدام طريقة أقل المربعات (OLS) وطريقة الأثر الثابت (Fixed Effect) وطريقة الأثر العشوائي (Random Effect). حيث أكدت النتائج أن هناك تناسقاً وتشابهاً كبيراً بين طرق الاحتساب الثلاثة. ويمكن من خلال الجدول ملاحظة ما يلي:

جدول رقم (3)
نتائج تحليل الانحدار⁽¹⁾

Random Effect	Fixed Effect	OLS	Variable
0.042 (0.206)	-	1.294 (5.004)***	Constant
-0.094 (-5.604)***	-0.097 (-3.907)***	-0.135 (-7.279)***	Bsize
0.017 (1.996)**	0.012 (1.931)**	0.336 (1.899)**	BLIQ
-0.035 (-0.609)	-0.146 (-1.332)	-0.229 (-0.964)	COMP
-0.049 (-7.315)***	-0.058 (-3.472)***	-0.147 (-1.900)**	L/D
0.299 (15.222)***	0.290 (11.148)***	5.834 (2.297)**	INTRST
-0.265 (-0.1395)	-0.261 (-0.487)	-0.267 (-0.928)	RISK
0.5320	0.5921	0.4513	R ²
0.4917	0.5355	0.4272	Adj. R ²
1.7646	1.8112	1.7698	Durbin-Watson
-	93.214	58.653	F-Statistic
-	0.0000	0.0000	Prob. (F- statistic)
65	65	65	Observations
13	13	13	Cross-sections

(1) المتغير التابع هو نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لإجمالي القروض (SMELOAN) - القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة. - ***، **، * تشير إلى أن المعامل مهم إحصائياً عند مستوى 1%، 5%، و10% على التوالي.
- تم إجراء التحليل باستخدام White Heteroskedasticity- Consistent Standard Errors & Covariance

- تبين أن معامل حجم البنك (Bsize) سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% وذلك حسب طرق التقدير الثلاث، وهذا يعني أنه كلما ازداد حجم البنك قلت نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل (Berger et al., 2005) و (Berger & Black, 2011) والتي وجدت بأن البنوك الصغيرة تمتلك ميزة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال علاقتها الوثيقة مع هذه الشركات.
- تبين أن معامل سيولة البنك (BLIQ) موجباً وذو دلالة إحصائية حسب طرق التقدير الثلاث، مما يعني بأن ارتفاع السيولة لدى البنك ستشكل دافعاً له للتوسع في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تبين أن معامل التنافسية (COMP) غير مهم إحصائياً حسب طرق التقدير الثلاث، مما يشير إلى التنافسية لا تؤثر على حجم الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Shen et al., 2009) و (Agostino and Trivieri, 2010) والتي أكدت على أن ازدياد مستوى المنافسة بين البنوك سيؤدي لزيادة حجم الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد يكون السبب في عدم تأثير المنافسة على حجم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إلى أن البنوك التجارية الأردنية لا تنظر لإقراض تلك المشروعات على أنها الاستغلال الأمثل لأموالها نظراً لأن قيمة القرض تكون صغيرة وعدد القروض يكون كبير مما يتضمن على ارتفاع التكاليف الإدارية المصاحبة لإتمام القرض، كذلك فإن المخاطر التي ينطوي عليها إقراض تلك المشروعات وخاصة من حيث عدم توفر الضمانات اللازمة تدفع البنوك لتوجيه أموالها نحو الشركات الكبرى أو القروض العقارية أو قروض الأفراد.

- تبين أن معامل نسبة القروض للودائع (L/D) سالباً وذو دلالة إحصائية حسب طرق التقدير الثلاث، مما يعني بأن ارتفاع نسبة القروض للودائع لدى البنك تدفعه لتقليل عمليات الإقراض لديه بشكل عام وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما انخفاض نسبة القروض للودائع فإنها تدفع البنك للتوسع في منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تبين أن معامل نسبة الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة (INTRST) موجباً ومهم إحصائياً حسب طرق التقدير الثلاث، مما يعني أن ارتفاع الفائدة على تسهيلات تلك المشروعات يشكل حافزاً لدى البنوك لإقراضها.
- تبين أن معامل مخاطرة الشركات الصغيرة والمتوسطة (RISK) غير مهم إحصائياً حسب طرق التقدير الثلاث، مما يعني أن المخاطرة لا تؤثر على نسبة القروض الممنوحة لتلك المشروعات. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما هو متوقع، إلا أن ذلك قد يكون ناتجاً عن كفاءة السياسات الائتمانية المتبعة من قبل البنوك، حيث أنها تقوم باختيار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأفضل والتي تتمتع بملاءة مالية وسمعة ائتمانية جيدة، وهذا يفسر أيضاً انخفاض نسبة المخاطرة إلى حدود متدنية جداً.

النتائج والتوصيات

أكدت نتائج الدراسة على وجود اختلاف واضح في السياسات الإقراضية المتبعة من قبل البنوك التجارية الأردنية تجاه إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما دلت النتائج على وجود تفاوت كبير في أحجام البنوك التجارية الأردنية، الأمر الذي أدى لارتفاع التركيز في السوق المصرفي الأردني وانخفاض المنافسة بين البنوك. هذا وتعتبر أسعار فائدة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت في حدود 8.3% مقبولة ولا تعتبر بالمرتفعة عند مقارنتها بأسعار الفائدة في الدول الأخرى أو حتى بأسعار الفائدة على قروض الشركات الكبرى والأفراد في الأردن. وفيما يتعلق بمخاطرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد أكدت النتائج على انخفاض الديون المشطوبة على تلك الشركات والتي بلغت 2 بالألف. وقد يكون هذا ناتجاً عن حصافة السياسات الائتمانية التي تستخدمها البنوك التجارية في الأردن.

وقد بينت النتائج أن البنوك الصغيرة تعتبر المقرض الأكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت نسبة القروض الممنوحة من تلك البنوك هي الأكبر مقارنةً مع البنوك الكبيرة. وقد يعود ذلك إلى أن البنوك الكبيرة في الأردن تمارس التعامل المصرفي بالجملة أكثر من التعامل المصرفي بالتجزئة، وبالتالي فإن تركيزها يكون في المقام الأول على الشركات الكبرى.

إن ارتفاع نسبة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك الصغيرة قد يشير لممارسات الإقراض المبني على العلاقة (Relationship Lending)، بحيث أن تلك البنوك تملك علاقات أكبر وأوثق مع عملائها بالمقارنة مع البنوك الكبيرة والتي تمتلك عدد كبير من العملاء. وهذا يبين أهمية وجود شركة استعلام ائتماني في الأردن والذي من شأنه تحفيز البنوك الكبيرة للتوسع في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن توفر المعلومات الائتمانية ستمنح البنوك المعلومات التي تحتاجها لتقييم الوضع الائتماني لتلك المشروعات.

كذلك اقترحت النتائج أن السيولة المرتفعة للبنوك تعتبر أحد محفزات التوسع في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وأن سعر الفائدة الأكبر على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيشجع البنوك على التوسع في الإقراض لتلك المشروعات. وبالتالي فإن توفر السيولة اللازمة لدى البنوك مع وجود هامش ربح كبير سيكون من أهم الدوافع للتوسع في إقراض تلك المشروعات.

وبما أن تأثير نسبة القروض للودائع كان سلبياً على نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فهذا يعني أن ازدياد حجم الودائع لدى البنوك سيفضي بالضرورة إلى توسيع الإقراض لتلك المشروعات.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو نصار، محمد. (2009). *المحاسبة المالية المتقدمة*، دار الحامد، الأردن.
- إبراهيمي، عبد الله. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل. *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، جامعة حسيبة بن علي، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- الراوي، خالد. (2000). *التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي*. دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن.
- الرواشدة، أسامة. (2017). «دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن»، *مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com. المجلد 8، العدد 25، ص 53-68.
- الساوي، عبد الواحد؛ وعلي، قاسم. (2015). «دور البنوك في استدامة المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي: دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007-2012»، *مجلة العلوم الاقتصادية*، المجلد 16، العدد 1 (2015) ص ص 25-45.
- جمعية البنوك في الأردن. (2011). *التقرير السنوي الثاني والثلاثون 2010*.
- مطر، محمد. (2010). *المحاسبة المتقدمة*. ط 3. دار وائل للنشر، الأردن.

ثانياً - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Abu Bakar, J.; Mad, C. A. and Abdul Latif, R. (2006). "Liberalization and globalization: A case of Naza and a lesson to SME", *Proceedings of Persidangan Kebangsaan IKS 2006*, Kuala Lumpur: Universiti Utara Malaysia.
- Agostino, M. and Trivieri, F. (2010). "Is banking competition beneficial to SMEs? An empirical study based on Italian data", *Small Business Economics*, Vol. 35, 335-355.
- Aris, N. M. (2006). "SMEs: Building blocks for economic growth", Available: http://www.statistics.gov.my/conference/download.php?cat=1&id_file=22.
- Beck, T.; Demirgüç-Kunt, A. and Maksimovic, V. (2005). "Financial and legal constraints to firm growth: does firm size matter?", *Journal of Finance*, 60:137-177.
- Beck, T.H.L.; Demirguc-Kunt, A. and Martinez Peria, M. (2009). *Bank financing for SMEs: Evidence across countries and bank-ownership types*, Discussion Paper 2009-71, Tilburg University, Center for Economic Research.
- Beck, Thorsten; Demirguc-Kunt, Asli; Laeven, Luc and Maksimovic, Vojislav. (2006). "The determinants of financing obstacles," *Journal of International Money and Finance*, Elsevier, Vol. 25 (6), 932-952, Oct.
- Beck, Thorsten; Demirguc-Kunt, Asli and Soledad Martinez Peria, Maria. (2008). *Bank Financing for SMEs around the World: Drivers, Obstacles, Business Models and Lending Practices*, Policy Research Working Paper Series 4785, The World Bank.
- Berger, A. N.; Miller, N. H.; Petersen, M. A.; Rajan, R. G.; Stein, J. C. (2005). "Does function follow organizational form? Evidence from the lending practices of large and small banks", *Journal of Finance and Economics*, 76, 237-269.
- Berger, A. N. and Black, L. K. (2011). "Bank size, lending technologies, and small business finance", *Journal of Banking & Finance*, 35 (2011) 724-735.
- Berger, A. N. and Udell, G. F. (1995). "Relationship lending and lines of credit in small firm finance", *Journal of Business*, 68, 351-382.
- Berger, A. N. and Udell, G. F. (1996). "Universal banking and the future of small business lending", In: A. Saunders and I. Walter (Eds.) *Financial system design: The case for universal banking*, pp. 559-627, Burr Ridge, IL: Irwin Publishing.

- Berger, A. N. and Udell, G. F. (2002). "Small business credit availability and relationship lending: The importance of bank organizational structure", *Economic Journal*, 112, 32–53.
- Berger, A. N. and Udell, G. F. (2006). "A more complete conceptual framework for SME finance", *Journal of Banking and Finance*, 30, 2945-2966.
- Decker, M.; Schiefer, G. and Bulander, R. (2006). "Specific challenges for small and medium-sized enterprises (SME) in M-business: a SME-suitable framework for mobile services", *The International Conference on E-Business (ICE-B 2006)*, Setúbal, Portugal: INSTICC.
- De la Torre, A.; Peria, M. and Schmukler, S. (2010). «Bank involvement with SMEs: Beyond relationship lending», *Journal of Banking & Finance*, 34 (2010), pp. 2280–2293.
- Haddad, M. and Hakim, S. (2010). "Have foreign banks contributed to the spread of the global financial crisis to Saudi Arabia", *Economic Research Forum*, Working Paper No. 537.
- Hobohm, S. (2001). "Small and medium-sized enterprises in economic development: The UNIDO experience", *Journal of Economic Cooperation*, 22 (1), 1-42.
- Meuleman, M. and De Maeseneire, W. (2012). *Do R & D subsidies affect SMEs' access to external financing?*. Research Policy 41 (2012) 580– 591.
- Muhammad, M.; Char, A.; Yaso, M. and Hassan, Z. (2010). "Small and medium enterprises (SMEs) competing in the global business environment: A case of Malaysia", *International Business Research*, Vol. 3, No. 1.
- OECD, *The situation of the SMEs in the MEAN region*, MENA-OECD Investment Programme.
- Oke, M. and Aluko, O. (2015). "Impact of commercial banks on small and medium enterprises financing In Nigeria", *Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*, Vol. 17, Issue 4, pp. 23-26, April.
- Peek, J. & Rosengren, E. S. (1998). "Bank consolidation and small business lending: It's not just bank size that matters", *Journal of Banking and Finance*, 22, pp.799–819.
- Peek, J. and Rosengren, E. S. (1998). "Bank consolidation and small business lending: It's not just bank size that matters", *Journal of Banking and Finance*, 22, pp. 799–819.
- Petersen, Mitchell A. and Raghuram G. Rajan. (1995). ""The effect of credit market competition on lending relationship", *Quarterly Journal of Economics*, 110, pp. 407-443.
- Rocha, R.; Farazi, S.; Khouri, R. and Pearce, D. (2011). *The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region: Results of a joint survey of the union of arab bank and the World Bank*. The World Bank Policy Research Working Paper 5607.
- Sharpe, Steven A. (1990). "Asymmetric information, bank lending and implicit contracts: A stylized model of customer relationships", *Journal of Finance*, 45, pp. 1069-87.
- Shen, Y.; Shen, M.; XU, Z. and Bai, Y. (2009). "Bank size and small and medium-sized enterprise (SME) lending: Evidence from China", *World Development*, Vol. 37, No. 4, pp. 800-811.
- Shikumo, D. and Mirie, M. (2016). "Determinants of lending to small and medium enterprises by commercial banks in Kenya", *Journal of Economics and Finance*, (IOSR-JEF), Vol. 7, Issue 4, pp. 57-63, (Jul. - Aug. 2016).
- SMEs and the environment in the European Union, Main report, PLANET S. A. and Danish Technological Institute, (2010).
- Strahan, P. E. and Weston, J. P. (1996). "Small business lending and bank consolidation: Is there cause for concern?", Federal Reserve Bank of New York Current Issues. *Economic and Finance*, 2, 1–6.
- Teoh, W. M. Y. & Chong, S. C. (2008). "Improving women entrepreneurs in small and medium enterprises in Malaysia: policy recommendations", *Communication of The IBIMA*, 2, pp. 31-38.
- Thompson H. and Leyden R. (1983). "The United States of America," In: *The Small Firms*, David Storey, (ed.) Australia: Croom Hell.

Determinants of Lending to Small and Medium Enterprises By Commercial Banks in Jordan

Dr. Mwafag Mohammad Rabab'ah

Assistant Professor

Institute of Public Administration

Kingdom of Saudi Arabia

Rababahm@ipa.edu.sa

ABSTRACT

The topic of Small and Medium Enterprises (SMEs) and their financing is an important topic of concern to researchers and economists alike, as they are of great importance to economic development and the development of societies. SMEs rely on commercial banks as the main source of finance, but commercial banks still believe that some of these Projects do not deserve lending for fear that they will not meet banking requirements. Hence, the object of this study was to investigate sum of financial and market determinants that affect bank lending to SMEs in Jordan during the period 2014-2018.

To achieve the study objectives, the study examined these determinants as independent variables: bank size, bank liquidity, level of competitiveness, loan ratio for deposits, interest rate and risk. And tested the impact of these variables on the dependent variable, the volume of loans granted to SMEs relative to total bank loans.

The study used descriptive statistics to describe the study variables and the common regression analysis method to test the study hypotheses. The study found that the variables of the size of the bank and the ratio of loans to deposits adversely affect and reduce the size of loans, and that the amount of liquidity of the bank and interest rate positively affect and increase the volume of loans granted.

The study recommends that lending to SMEs by commercial banks in Jordan be enhanced by adopting policies that grow the commercial banks; it also recommends that decision makers use their findings as a tool to rationalize their decisions.

Keywords: *Lending, Small and Medium Enterprises, Financial and Accounting Analysis, Commercial Banks.*